

خلال جلسة خاصة عقدها التشريعي لبحث المخاطر الكارثية للاستمرار في المفاوضات العنصرية مع الاحتلال الصهيوني

د. بحر يدعو إلى وقف المفاوضات العنصرية مع الاحتلال التي تشكل غطاء لمخطط برافر التهجير ويؤكد تورط عباس شخصياً في منح الغطاء السياسي للاحتلال



د. الزهار رئيس اللجنة السياسية
يدعو جميع القوى والفصائل
الوطنية إلى تشكيل جبهة وطنية
رافضة للمفاوضات ويحمل حركة
فتح مسؤولية نتائج المفاوضات

النواب يحملون المفاوضات
مسئولية الانقسام السياسي
والشرح المجتمعي ويدعون لتفعيل
المقاومة كخيار استراتيجي لتحرير
الأرض والمقدسات

5 - 4

المجلس التشريعي يستمع لوزير العمل

لمناقشة أنشطة الوزارة
وبرامج التشغيل المؤقت

مضيفاً بأن المستفيدين من برنامج التشغيل المؤقت لمدة ١١ شهراً والذي استفاد منه ٥ آلاف خريج لن يكون ضمن مشروع الجدارة. أما بخصوص برنامج التشغيل المؤقت أوضح الوزير أن كل دورة يستفيد منها ٣٠٠٠ شخص وذلك دعماً من الخصم الشهري ومقداره ٥٪ من كافة الموظفين الحكوميين، مبيناً بأنه سيتم توزيع كل دورة على ٢١٠٠ للعمال و ٧٥٠ للحالات الانسانية و ١٥٠ للمعاقين.

وكشف الوزير الرقب بأن الحكومة أصدرت قانون مساعدة التوائم لكل أم فلسطينية تنجب ثلاثة مواليد فأكثر بحيث سيتم صرف ١٠٠ شيكل لكل مولود شهرياً لمدة عامين كاملين، بالإضافة إلى الخدمة المنزلية لمدة ٦ شهور لمن تنجب ٥ مواليد فأكثر.

وأعرب الوزير الرقب على استعداده في التنسيق والتواصل المباشر بين وزارته والنواب للحالات الإنسانية الصعبة مباشرة، موضحاً بأن لن يتم التجديد لأي مواطن في مشروع التشغيل المؤقت.

وفي ختام الجلسة شكر النائب م. اسماعيل الأشقر وزير العمل على حضوره وإجاباته الدقيقة على تساؤلات النواب.



وأوضح الرقب بأن لكل خريج الحق بالعمل بالعلم التي تعلم به، مبيناً بأن نظام النقاط يحسب حسب معايير العمر والحالة الاجتماعية والمعدل والمؤهل التعليمي وسنة التخرج وعدد مرات الاستفادة،

استعدادات وتحضيرات وفق معايير خاصة لبرنامج الجدارة لتشغيل ١٠ آلاف خريج من بداية العام القادم، موضحاً بأن سيتم اختيار ٧٠٪ على طريق النقاط الأوزان، و ٢٥٪ للحالات الإنسانية الصعبة و ٥٪ للمعاقين.

التشريعي. وشدد الرقب على أنه ينطلق عمله من خلال ثلاثة ركائز المواطنة والعدالة والخصوصية. وأكد الوزير الرقب بأن الوزارة أنهت

عقد المجلس التشريعي ظهر الأحد (١٢-١) جلسة خاصة مع وزير العمل بالحكومة الفلسطينية م. محمد الرقب، وذلك بحضور النواب بمقر المجلس في غزة.

وافتح الجلسة النائب م. اسماعيل الأشقر، مرحباً بالوزير الرقب، معبراً عن أمله أن يرتقي العمل في وزارة العمل للأفضل، ومؤكداً على ضرورة التواصل المستمر بين الوزارة ونواب المجلس التشريعي. وأكد النائب الأشقر أن الجلسة تأتي في سياق التنسيق بين الوزارة وبين النواب ومكاتبهم وذلك خدمة المواطنين المحتاجين والأسر الفقيرة، منوهاً إلى أن مكاتب النواب المنتشرة في قطاع غزة تستقبل الآلاف من المواطنين شهرياً، بالإضافة لآليات الوزارة في مشروع جدارة لتشغيل ١٠ آلاف خريج والمساعدات الطارئة والمشروع التشغيل المؤقت.

من جهته عبر الوزير الرقب عن سعادته جراء متابعة النواب لشؤون وزارته، مؤكداً على أن الوزارة لا تدخر جهداً من أجل مساعدة المواطنين العاطلين عن العمل والخريجين من خلال الوزارة، مؤكداً على أنه يعمل من منطلق الامانة العامة التي تحملها منذ منحه الثقة من المجلس



د. بحريلقى محاضرة حول آلية عمل المجلس التشريعي

بحضور مجموعة من النخب الشبابية



ألقى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني محاضرة حول آلية عمل المجلس التشريعي منذ انتخابات عام ٢٠٠٦ أمام وفد شبابي مكون من ١٥٠ طالب وطالبة من طلبة معهد إعداد القادة التابع لمؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب بالمحافظة الوسطى، وذلك في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني بمدينة غزة.

ورحب بحر بالوفد الشبابي في المجلس التشريعي، مشيدا بجهود مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات في مجالات التثقيف والتدريب وصناعة النخب والقادة، معبرا عن اعتزازه بالشباب الفلسطيني الواعي والمثقف.

وقال بحر: "إن آلية العمل في المجلس التشريعي معروفة ومحددة في القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي، لكن هناك أشياء يجب أن يعرفها كل القانونيين والمهتمين والناشطين الشباب، حيث أنه للحديث عن آلية عمل المجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٦، يجب التعرض للوضع السياسي".

مؤامرة منذ البداية

وأضاف بحر: "منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية لم ترق هذه النتائج لعدة جهات منها الرباعية الدولية والقوي الكبرى وأطراف داخلية متمثلة بالسلطة وحركة فتح، ولم يرق لأعداء فلسطين والأمة أن تكون هذه الانتخابات على غير ما كانوا يتوقعون، لقد كانت كل التقارير التي ترد إلى قيادة السلطة في رام الله تقول بأن حركة حماس لن تفوز بأكثر من ٣٠٪ في الانتخابات، لذلك وافق السيد محمود عباس حينها على إجراء الانتخابات، لأن حماس ستكون في صفوف المعارض غير المؤثرة، ولما فوجئوا بالتنازع، بدأوا منذ اللحظة الأولى يخططون من أجل ألا تنجح هذه الأغلبية في المجلس وأن يسلبوا إرادة كتلة التغيير والإصلاح".

وتابع: "في اليوم الأول لقسم اليمين وُزِعَ علينا النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، والذي تم تغييره، حيث نزع الصلاحيات من رئاسة التشريعي فيما يتعلق بالإدارة والمالية والإعلام وإدارة القوي البشرية وأعطيت للأمين العام للمجلس التشريعي في حينها إبراهيم خريشة، وهو مرشح خاسر بالانتخابات".

وأكد بحر أن حركة فتح والسلطة الفلسطينية قامت بوضع العصي في الدواليب، من خلال بعض القرارات التي اتخذتها في الجلسة التي سبقت تسليم المجلس التشريعي والدعوة للقسم الدستوري والتي تعيق عمل المجلس التشريعي وسحب بعض الصلاحيات وتعيين أشخاص داخل المجلس بصلاحيات مبالغ فيها وغير قانونية.

مهمات عديدة

وأشار بحر إلى أن مهمات المجلس التشريعي تتمثل بشكل

أن ترقى المسألة إلى الاستجواب، وهو درجة أعلى من المساءلة، حيث يحق للنواب جميعاً أن يتقدموا بالسؤال لأي وزير في الحكومة، إذا اقتنعوا يتم حل المسألة، وإذا لم يقتنعوا يمكن أن يتطور الموضوع إلى حجب الثقة عن الوزير، وحينها يتم الطلب من رئيس الوزراء أن يأتي بوزير جديد، ويعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لإعطائه الثقة".

ونوه بحر إلى أنه يمكن للجنة أن تذهب للوزارة، ويطلع النواب على العمل مباشرة، مؤكداً أن هذه الخطوات لتحسين الأداء وتجويد العمل، وليس لتصيد الأخطاء، لكن لتبيانه وتحسينه، لذلك في بعض الأحيان العلاقة تكون متوترة مع السلطة التنفيذية أو تكون متوافقة، لأن التعامل بشفافية بين السلطتين هو أساس العمل، منوهاً إلى أن الهدف من الأعمال التي يقوم بها المجلس التشريعي فيما يتعلق بأداء السلطة التنفيذية هو تطوير وتحسين الخدمة المقدمة للمواطن.

وتطرق بحر للحديث عن عملية إقرار الموازنة وآلية المجلس التشريعي للقيام بذلك، وقال: "التشريعي يقوم بإقرار الموازنة العامة، علماً بأنه لا يتم إقرارها إلا بعد الموافقة والتأكد من توفر الإمكانيات والإيرادات اللازمة لذلك".

وأشار بحر إلى أن مهمة التواصل مع الجمهور الفلسطيني

عام بمراقبة أداء السلطة التنفيذية ثم سن القوانين وإقرار الموازنة والتواصل مع الجمهور والعلاقات الدبلوماسية الخارجية مع البرلمانات، وتابع: "بالنسبة لمراقبة أداء السلطة التنفيذية، لدينا إحدى عشر لجنة تقريباً منها لجنة الداخلية والأمن، واللجنة الاقتصادية، والسياسية، ولجنة القدس، ولجنة التربية والقضايا الاجتماعية، إلخ، حيث نقوم بالرعاية على الحكومة من خلال ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي يرأسه السيد إسماعيل محفوظ، هذا الديوان هو عين المجلس التشريعي، وهو يراقب على كافة الوزارات ويأتيها بتقارير دورية حول واقع العمل في المؤسسات الحكومية والوزارات ونحن بدورنا نقوم بتحويل هذه التقارير إلى اللجنة المختصة في المجلس التشريعي، لتقوم بواجبها وتعمل ما يجب عليها فعلة دون محاباة ولا تردد".

وأضاف: "أما بالنسبة للأدوات الرقابية للجنة المختصة، يأتي في مقدمتها أولاً استدعاء الأخ الوزير في جلسة استفسار، واستماع، وإذا اقتنعت اللجنة ينتهي الأمر، أما إذا لم تقتنع يمكن أن توجه أسئلة للوزير أمام الملأ وعلى شاشات الإعلام، حيث يواجه النائب المكلف الأسئلة للوزير، ويجب الوزير عليها، والنائب يرد بنعم للاقتناع أو لا لعدم الاقتناع ثم يرد على الوزير في دقيقتين، أما إذا لم يفتح النواب بهذه الإجابات ولم يصلح الوزير للخلل، يمكن

طالب عباس بإيقاف مسلسل المفاوضات والشروع بتحقيق جدي في استشهاد عرفات

د. بحر يشارك في حفل أقامته طالبات جامعة الأقصى في ذكرى "حجارة السجيل"

يعانون الأمرين جراء لجوئهم من الشام بفعل الأحداث الدامية الجارية هناك، مضيفاً أن العشرات من أبناء شعبنا اللاجئين قضاوا في عرض البحر دون أن تقدم أي جهة لهم يد العون أو المساعدة، داعياً لإنقاذهم وتوفير سبل الحماية لهم بدلاً من مطاردتهم وإغراقهم في البحر دون رحمة، مشدداً على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية عاجلة للوصول للأسباب التي تقف وراء إغراق سفن اللاجئين الفلسطينيين.

وأشار بحر إلى أننا نحيا اليوم في ظل ذكرى استشهاد القائد الشهيد عبد الله عزام الذي قدم خدمات جليلة للقضية الفلسطينية وحمل هم الوطن في مراحل حياته، وعمل من أجل تحرير القدس على مدار سنوات حياته، مشيدا بشهداء فلسطين كافة، خاصة بالذكر الشهيد عماد عقل الذي دوخ الاحتلال، مبرقاً بالتحية لروحه في ذكرى استشهاد العشرين.

وبارك بحر جهود طالبات الكتلة الإسلامية بالجامعة الرامية لخدمة الاسلام من خلال الأنشطة التي تنظمها. وقدم بحر التهنية لعائلات الشهداء الذين قضاوا نحبهم في معركة حجارة السجيل وبوابة المجهول في خان يونس، كما قام بتسليم ممثلين عن تلك العائلات دروع الوفاء التي أعدها طالبات الكتلة بالجامعة.

على مقاومة الاحتلال". وأكد بحر أن المقاومة وقدراتها قلبت كافة الموازين وأربكت حسابات العدو الغاصب، وأن ما استطاع العدو معرفته من قوة واستعداد وإعداد المقاومة إنما هو الشيء اليسير، مشدداً على أن لحظة وصولنا للقدس باتت قريبة بإذن الله.

ونادى بحر الأنظمة والزعماء العرب قائلاً: "إن القدس تناديكم فلبوا النداء وكونوا على قدر المسؤولية ولا تخذلوا شعبكم وامتكم وامضوا قدماً في نصرة مسرى نبكم وتخليصه من أنياب العدو الغاصب".

وأضاف بحر أن شعبنا لا يمتلك طائرات ولا أسلحة حديثة ومتطورة بينما يمتلك الإدارة والعزيمة والإصرار على تحرير أرضه ومقدساته، لافتاً إلى أن الإرادة هو التي ستنصر في النهاية لأن شعبنا يستمد قوته من الثقة بربه سبحانه وتعالى.

واستطرد بحر قائلاً بأن أمريكا وإسرائيل تعملان على إجهاض المشروع الإسلامي في المنطقة سواء في تونس ومصر أو في غزة التي تحاصر لأنها متمسكة بخيار المقاومة.

وناشد بحر المؤسسات الدولية والقوى الكبرى بضرورة توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين الذين

سنحتفل بها في باحات المسجد الأقصى باتت قريبة جداً. وذكر بحر بتصريح شارون الذي اعتبر فيه أن محررات غزة هي بقدسية تل الربيع، ثم ما كان منه إلا أن انسحب من كافة محررات غزة تحت ضربات المقاومة الفلسطينية.

وآدان بحر تورط السلطة بالمفاوضات العنيفة التي لم تحقق أي إنجاز للشعب والقضية الفلسطينية، داعياً عباس بضرورة التوقف عن ملاحقة شرفاء الضفة ومقاومها.

وأضاف أن أجهزة أمن السلطة تعمل في خدمة الاحتلال مجاناً وبلا مقابل، بل وتتفاخر بملاحقة المجموعات الفدائية والكشف عنها وتسليم المعلومات المتعلقة بها للاحتلال، بغية إحباط أعمال المقاومة بالضفة المحتلة. وأشاد بحر بشهداء شعبنا، منوهاً إلى أنه قام بزيارة بيوت عائلات شهداء معركة بوابة المجهول ووجد من هذه العائلات كل تحد وإصرار، مضيفاً: "لقد استمعت لأم الشهيد خالد أبو بكر التي تفتخر بجهاد واستشهاد نجلها الذي ضحى بنفسه في سبيل شعبه وقضيته، وأنها ذهبت لمكان استشهاد وأخذت حفنة من التراب الذي اختلط بدمه حتى تحتفظ بها وتورثها لأحفادها في رسالة واضحة لتمسك شعبنا بحقه في أرضه وإصراره

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

برافر.. مخطط إبادة جماعية لن يمرّ

لعل مخطط برافر الصهيوني يشكل المخطط العنصري الأكثر تعبيراً عن عنصرية الاحتلال الصهيوني، والأشد تجسيدا لنواياه الحاقدة وممارساته الإجرامية بحق شعبنا الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في الأونة الأخيرة. الأمر جد خطير حيث يتعلق بحملة إبادة جماعية من خلال تشريع رسمي يعمد إلى تهجير مباشر واقتلاع قسري لفلسطينيين ٤٨ من أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم.

فالأمر لا يحتاج إلى جلاء أو مزيد توضيح، إذ يهدف المخطط إلى مصادرة ٨٥٠ ألف دونم من أصل مليون دونم يملكها البدو الفلسطينيين في النقب، وهو ما يدفع إلى تهجير أكثر من ٦٠ ألف مواطن فلسطيني وهدم ٤٠ قرية فلسطينية هناك.

وكي يكتسب مخطط برافر صبغة تشريعية رسمية فإنه سيتحول إلى قانون واجب النفاذ في «الكنيست» الصهيوني خلال الأيام القادمة، إذ تم عرض المخطط على «الكنيست» في ٢٤ يونيو الماضي وتم المصادقة عليه بالقراءة الأولى. إن الحديث عن هذا المخطط العنصري يقودنا إلى جملة الأهداف التي يسعى إليها الاحتلال من وراء حملة الاستهداف المنظمة لأهلنا الفلسطينيين في الداخل المحتل، إذ يهدف مخطط برافر إلى تهويد منطقة النقب بالكامل ويعمد إلى عسكرة منطقة الجنوب، في الوقت الذي يتم فيه نقل البدو الفلسطينيين إلى مناطق ذات أغلبية يهودية لتدويعهم فيها، أو نقلهم إلى بعض مناطق الضفة الغربية بهدف التخلص من عبئهم السكاني.

ولعل ما يفضح حقيقة المخطط الصهيوني أن المعطيات الثابتة تشير إلى أن بدو النقب يتمركزون في ٢٪ من مساحة منطقة النقب الإجمالية، فيما تستخدم المساحة المتبقية (٩٨٪) لأغراض عسكرية، ما يعني أن الاحتلال يريد السيطرة على النسبة الضئيلة التي يعيش فيها فلسطينيو النقب لمسح الفلسطينيين هناك ديمغرافيا والعمل على تحويل المنطقة هناك إلى منطقة عسكرية بالكامل.

وإذا ما علمنا أن مخطط برافر يستبدل إحدى المناطق الفلسطينية في منطقة النقب بمستوطنة ومدن عسكرية صهيونية، فإننا ندرك حينها جزءاً من طبيعة الأهداف التي يسعى الاحتلال لتحقيقها على أساس ديمغرافي وعسكري.

فالاحتلال يعتبر بدو النقب تهديداً أمنياً وديمغرافياً لدولة الكيان من الزاوية الاستراتيجية، ويتحين الفرص المتاحة للتخلص منهم قدر الإمكان، وفي هذا السياق فقد أقرت سلطات الاحتلال في شهر أكتوبر الماضي ١٠ قرى يهودية في منطقة عراد بالنقب وهي نفس المنطقة التي تطالب بإخلائها اليوم، ما تكتمل معه تفاصيل الصورة القائمة على تهجير واقتلاع الفلسطينيين وإحلال اليهود بدلا منهم.

إن مخطط برافر يشكل تنويجا عمليا لنهج العنصرية الكبرى التي أنشبت أنيابها الحاقدة في حقوق وكيان أهلنا في الداخل المحتل، وخاصة في منطقة النقب التي لم تتعامل حكومة الاحتلال معها على أنها منطقة ذات حقوق في يوم من الأيام، بل تجاهلتها وأعملت فيها إساءة وتهميشاً وأطلقت على أهلها «بدو الشتات». فوق ذلك، فإن مخطط برافر يستهدف تسهيل مخطط بناء قناة البحرين الأحمر والميت وفتح مجال لبناء سكة حديد لربط منطقة البحر المتوسط بهذه القناة.

من هنا، يمكن القول أن مخطط برافر يؤسس لمحلة جديدة وخطيرة في سياق تعامل الكيان الصهيوني مع شعبنا الفلسطيني بشكل عام، وفي الداخل المحتل بشكل خاص، ويرسي القواعد الأساسية لحملات تهجير واقتلاع وإبادة جماعية أخرى لأبناء شعبنا خلال المراحل الزمنية القادمة.

وانطلاقاً من ذلك، ينبغي أن تتضافر كل الجهود والطاقات الوطنية الفلسطينية من أجل إفشال هذا المخطط العنصري الأثم، ومواجهة كل الحملات والمخططات الصهيونية المجرمة ضد أبناء شعبنا، عبر تثبيت وتجذير أبناء شعبنا في النقب المحتل بأرضهم، ودعمهم والتضامن معهم بكافة أشكال الدعم والتضامن. ماديا وسياسيا وإعلاميا، وبلورة حملة مركزة للدفاع عنهم وطرح قضيتهم في المنظمات والمحافل القانونية والإنسانية، إقليمياً ودولياً.

إن معركتنا كفلسطينيين مع الاحتلال العنصري البغيض هي معركة: نكون أو لا نكون، ما يستوجب إعادة توحيد الصف الفلسطيني الداخلي، واستنهاض كافة الطاقات الشعبية والوطنية، وإعادة رسم مسار الأجندة والأولويات الوطنية، بما يكفل القدرة على لجم مخططات الاحتلال بصوت وقوة فلسطينية موحدة، وإفشال ممارساته الإجرامية على أرضنا المباركة.

وعليه فلا بد للمفاوضات أن تتوقف لأن استمرارها يعطي الغطاء السياسي للاستيلاء على الأرض بالقوة وتهويد القدس وتقسيمه تمهيدا لإقامة هيكلهم المزعوم.

وفي الختام فإننا نطالب الجامعة العربية والبرلمانات العربية الإسلامية والدولية ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بالعمل على وقف هذا العمل الاجرامي بحق أبناء شعبنا في النقب.

بحضور وزير الأوقاف ونواب ومسؤولين من التعليم ووجهاء المنطقة

التشريعي يشارك في حفل أقامته لجنة زكاة الدرج لتوزيع كسوة الشتاء على طلبة محتاجين



النور بالشكر لكل من النواب الأول لرئيس المجلس التشريعي لتفضله برعاية الحفل ووزير الأوقاف لمشاركته وحضوره الحفل ولمن حضر الحفل وساهم في انجاح فعاليات اللجنة كافة، منوها إلى أن لجنته تعتمد من الحضور المعنويات العالية لاستكمال مشوارها في خدمة فقراء الحي.

ولفت إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع بلغت ٣٣ ألف دولار جمعتها اللجنة من محسنين تبرعوا بها وقامت اللجنة بشراء ثلاثة آلاف جاكيت شتوي لتوزيعها بحلول فصل الشتاء.

وأضاف أبو النور أن تعداد حي الدرج يبلغ وفقاً لآخر الإحصائيات ٨٠ ألف نسمة أثر الحصار سلباً على معظمهم، معددا مشاريع لجنته الرامية لتخفيف حدة الفقر وخدمة المحتاجين من أبناء الحي.

وأوضح أن عمل لجنته ذو صبغة إنسانية ودينية ووطنية وقائم على قاعدة الفقر والحاجة، منوها إلى رصد لجنته لاحتياجات الأسر الفقيرة عن طريق طاقم من المتطوعين العاملين في صفوفها.

وأشار أبو النور إلى أن لجنته عملت على توفير الزي المدرسي لما يقارب ١٥٠٠ طالب مع بداية كل عام دراسي جديد وعملت على توفير كسوة العيد لهم، وقدمت الحقيرة المدرسية والقرطاسية لآلاف الطلبة المحتاجين.

التعليم يفتخر

بدوره عبر محمود مطر مدير مديرية التعليم في غرب غزة عن فخره واعتزازه بلجنة زكاة حي الدرج لهذا الدور الإنساني الذي تقوم به، داعياً لتضافر الجهود من أجل تحسين ظروف الطلبة المحتاجين.

وتابع: "لدينا إحصائيات أجريناها مؤخراً عن واقع الطلبة في مديرية غرب غزة تفيد بتزايد أعداد الطلبة المحتاجين يوماً بعد يوم بفعل الحصار وتعطل الآباء وأولياء الأمور عن العمل".

مديرة المدرسة

من ناحيتها شكرت مديرة مدرسة فهمي الجرجاوي نريمان حماد أهل ضيوف الحفل ولجنة الحي، واستعرضت أنشطة مدرستها وتفوق طالباتها، معبرة عن امتنانها لكل من يساهم في خدمة المسيرة التعليمية.

النبى صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد...". وأضاف بحر أن الله اختار شعبنا ليحيا على هذه الأرض ليقوم بواجبه نيابة عن أمة الاسلام في المحافظة على المقدسات والمسجد الأقصى دون تفريط، مؤكداً بأن كل الشعب الفلسطيني على قلب رجل واحد وسيستمررون بالسير على درب المقاومة حتى تحرير القدس والأقصى وسيبدلون في سبيل ذلك الغالي والنفيس.

واجب الأمة

وأكد بحر أنه حينما يطالب شعبنا الفلسطيني قادة العرب والمسلمين بتخفيف الحصار عن قطاع غزة فإنما تكون ذلك أقل الواجب تجاه غزة وشعبها المحاصر والواقع تحت ظلم القريب قبل البعيد، مشدداً على أن فلسطين وأبنائها وطلابها الفقراء إنما هم أمانة في أعناق القادة العرب وعليهم أن يتحملوا المسؤولية التاريخية والأخلاقية والإنسانية تجاه شعبنا.

الأوقاف تشيد

بدوره أشاد وزير الأوقاف والشؤون الدينية د. اسماعيل رضوان بدور لجنة زكاة الدرج، شاكرًا لهم حسن تلمس حاجات الفقراء والمحتاجين، مؤكداً على أن وزارته والإدارة العامة للزكاة فيها تشجع المحسنين على التبرع والمساهمة في تخفيف حدة الحصار.

وأضاف: "إن هذا المشروع يساهم في اتقاء الطلبة برودة الشتاء ويعزز من صمود أبناء شعبنا الفلسطيني في وجه الحصار وآلة البطش الصهيونية، ويساهم أيضاً في توفير بيئة تعليمية سليمة بعيدة عن التوتر وضغوط الفقر والحاجة".

وشدد رضوان على أن الحصار يعد جريمة بكل ما تحمل الكلمة من معنى فهو جريمة سياسية وأخلاقية واقتصادية يتحمل مسئوليتها الاحتلال وكل من يساهم في تعزيز الحصار وتشديده، لافتاً إلى مساهمة وزارته في تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج، وعلى وجه الخصوص في مخيمات اللجوء في سوريا ولبنان وغيرها من الأماكن التي يتواجد فيها شعبنا الفلسطيني.

اللجنة تشكر

من ناحيته تقدم رئيس اللجنة عبد القادر أبو

قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي إن شعبنا لن يضطر في ثوابته وكرامته مهما اشتد الحصار أو طال الزمن، مضيفاً بأن كافة الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية تسعى بكل قوة لتخفيف حدة الفقر ومساعدة الطلاب المحتاجين والفقراء لئتمكنوا من مواصلة مسيرتهم التعليمية.

حضور غفير

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها بحر في حفل أقامته لجنة زكاة حي الدرج التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في مدرسة فهمي الجرجاوي لتوزيع كسوة الشتاء على الطلبة المحتاجين بحضور وزير الأوقاف د. اسماعيل رضوان. ود. ماهر صبرة أحد وجهاء المنطقة والنائب مروان أبو راس ومدير مديرية التعليم بغرب غزة محمود مطر والعديد من المدراء والمسؤولين من وزارتي الأوقاف والتعليم والمئات من طلاب وطالبات المرحلتين الابتدائية والاعدادية، والعديد من وجهاء ومخاتير منطقة الدرج الذين اثنوا على جهود اللجنة وما تقوم به من مشاريع إنغاثة وتنموية ترمي إلى خدمة منطقة الدرج.

كلمة التشريعي

وأعرب بحر عن سعادته البالغة لتواجده بين طلاب وطالبات حي الدرج قائلاً: "إنها لحظات سعيدة وجميلة للغاية تلك التي نرى فيها تضافر الجهود من أجل خدمة أبنائنا وبناتنا من الطلبة بهدف توفير دعم معنوي ونفسي ومادي لهم حتى يتسنى لهم مواصلة مشوارهم التعليمي والوصول لأعلى الدرجات العلمية".

وعبر بحر عن إعجابه الشديد بزهرة فلسطين اللواتي ينشدن العلم رغم كافة المعوقات التي يفرضها الحصار وحالة الفقر المدقع التي يعانيها المواطنون في قطاع غزة، مضيفاً أن تلك الزهراء يشدون للقدس وفلسطين اليوم من غزة وغداً من داخل أسوار القدس والأقصى الذي بات يوم تحريره قريباً بإذن الله.

وشكر بحر لجنة زكاة حي الدرج على جهودها في رعاية الطلبة وإسهاماتها في تخفيف حدة الفقر وآثار الحصار عن أبناء قطاع غزة، لافتاً إلى سعي اللجنة وبشكل دائم لمد جسور التواصل مع المجتمع عبر تنفيذ مشاريع إنغاثة وتنموية امتثالاً لقول

خلال جلسة خاصة عقدها لبحث المخاطر الكارثية للا

المجلس التشريعي يدعو الجامعة العربية لسحب

د. بحر يدعو إلى وقف المفاوضات العنيفة
تشكل غطاء لمخطط برافر التهجير
عباس شخصيا في منح الغطاء

دعا المجلس التشريعي إلى وقف المفاوضات العنيفة مع الاحتلال التي تشكل غطاء لمخطط برافر التهجير الإجرامي. وأكد التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها أمس- على رفض المفاوضات مع الكيان الصهيوني بأي شكل في خارج التفويض الشعبي والوطني ودون الإجماع الوطني الفلسطيني، محملا حركة فتح والمفاوض المسؤولية الكاملة عن نتائج المفاوضات. ودعا التشريعي جميع القوى والفصائل الوطنية إلى تشكيل جبهة وطنية رافضة للمفاوضات. كما دعا التشريعي خلال الجلسة- جامعة الدول العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه قضية فلسطين وسحب غطاءها للمفاوضات مع الكيان الصهيوني.

رئاسة المجلس



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مسجلا إدانته الشديدة، باسم المجلس التشريعي الفلسطيني وباسم عموم شعبنا الفلسطيني البطل في الداخل والخارج ومناطق الشتات كافة، لمخطط "برافر" الإجرامي الذي يجسد مخططا أمنيا يهدف إلى تهجير أهالي النقب المحتل وإبعادهم عن أرضهم، معتبرا أن هذا المخطط الذي أقره الكنيست الصهيوني بتاريخ ٢٤ حزيران الماضي غير شرعي، كونه يستمد شرعيته من الاحتلال الذي لا أصل له ولا شرعية. وأشار إلى أن مخطط برافر يمهّد لمصادرة نحو (٨٠٠) ألف دونم من مساحات أراضي منطقة النقب الجنوبي فلسطين، وتهجير ما يزيد عن (٦٠) ألف فلسطيني من (بدو النقب) يقيمون في عشرات من القرى التي لا تعترف بها الاحتلال منذ العام ١٩٤٨م، ويحرمها من أبسط مقومات الحياة. ودعا بحر شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة والنقب والقدس وأراضي الـ ٤٨؛ والشتات لمقاومة هذا المخطط بكل الوسائل والطرق الممكنة والخروج بمسيرات غضب للتعبير عن رفضهم لهذا المخطط الإجرامي بحق أبناء شعبنا في النقب. كما دعا إلى وقف المفاوضات العنيفة مع الاحتلال التي تشكل غطاء لمثل هذه المخططات التهجيرية الإجرامية، مؤكدا أن الاحتلال البغيض لم يكن ليجرؤ على الإقدام على مثل هذا الموقف لو لا و لوغ وتورط سلطة رام الله والسيد محمود عباس شخصيا في توفير غطاء سياسي للاحتلال من خلال المفاوضات التي لا تسمن ولا تفني من جوع. وطالب بحر الجامعة العربية ومنظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة والبرلمانات العربية والبرلمان الأوروبي وأحرار العالم للتدخل لوقف مخطط برافر الذي يخالف كل قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية.

تقرير اللجنة السياسية



وتلا النائب د. محمود الزاهر رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي تقرير لجنته حول المفاوضات مع الكيان الصهيوني الذي أكد خلاله ضرورة تحرك الشعب ليمسك بزمام قضيته بنفسه ما استطاع، ليقوي برنامج المقاومة، ويقطع الطريق على المفرطين بحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني.

وأوصى التقرير على رفض المفاوضات مع الكيان الصهيوني بأي شكل في خارج التفويض الشعبي والوطني ودون الإجماع الوطني الفلسطيني، محملا حركة فتح والمفاوض المسؤولية الكاملة عن نتائج المفاوضات. واعتبر التقرير المفاوض الفلسطيني غير شرعي ولا يمثل الكل والإجماع الفلسطيني، وهو لا يملك أي أغلبية شعبية أو سياسية تفوضه للحديث باسم الشعب الفلسطيني.

مداخلات النواب

النائب م. إسماعيل الأشقر



فقد ثمن النائب م. إسماعيل الأشقر تقرير اللجنة السياسية حول المفاوضات، مؤكدا أن المقاومة المسلحة هي الخيار

الاستراتيجي للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه من الاحتلال، وأن الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين من قتل وتهجير وحرمان وأسر تؤكد على وجوب مقاومة هذا الاحتلال وليس التفاوض معه والتنسيق معه أمنيا كما يفعل محمود عباس وفريقه. وأكد الأشقر أن فريق التفاوض لا يمثل الشعب الفلسطيني بأي شكل من الأشكال، وأن ما يقوم به هذا الفريق الآن هو جريمة يستبج فيها كل المحرمات، لأن سقف التفاوض الذي يجري الحديث عنه هو ٢٠٪ من أرض فلسطين التاريخية، وهو ما يمثل أكبر جريمة تنازل عن أرض فلسطين.

وأشاد النائب الأشقر بالفعاليات الوطنية التي تدين المفاوضات، مطالبا منظمة التحرير بسحب اعترافها بحق الكيان الصهيوني المجرم والعودة إلى الميثاق الأول للمنظمة الذي يحث على المقاومة المسلحة لتحرير فلسطين كل فلسطين.

النائب د. يوسف الشرافي



من ناحيته أشار النائب د. يوسف الشرافي إلى أن تقرير اللجنة السياسية يأتي في الذكرى الأولى لمعركة حجارة السجيل التي تؤكد أن العدو لا يفهم إلا لغة القوة التي أجبرته أن يستجدي التهدة مع فصائل المقاومة بعد وصول صواريخها إلى تل أبيب. وأضاف: "من العجب أن محمود عباس ومن حوله من



المفاوضين يسعون لتقديم كل ما من شأنه أن يرضي اليهود، في مقابل جنوح العدو الصهيوني إلى القصف والقتل والتهجير وتهويد القدس والاعتقالات وبناء الكنائس والمتاحف تحت المسجد الأقصى، وعدم إعطاء الفريق التفاوضي أي شيء".

وتساءل الشرافي عن جهود الفصائل الفلسطينية في إيقاف عباس عن هذه المهزلة، داعيا الشعب الفلسطيني إلى هبة جماهيرية لإجبار المفرطين على وقف هذه المفاوضات، مطالبا السلطة في رام الله بوقف جريمة العار والعمالة الأمنية مع الاحتلال. ووجه الشرافي خطابه للمقاومة قائلا: "إن السبيل الأقوى والأجدى لرفض هذه المفاوضات هو البدء بتفعيل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، لأنه حينها سيكون بالاستطاعة استرداد الحقوق المسلوقة ووقف مسلسل التنازلات".

النائب د. جميلة الشنطي



بدورها أشارت النائب د. جميلة الشنطي في إطار تعليقها على التقرير إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب من ٢٩ دولة عربية وإسلامية والذي عقد في دبي منذ أيام، وتكلم فيه الرئيس الصهيوني شمعون بيرس عبر الفيديو كونفرانس ليخاطب وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية.

وقالت الشنطي: "المشهد مؤلم جدا، فقد كان هناك تصفيق حار مع كل جملة يقولها بيرس، في نفس

استمرار في المفاوضات العنيفة مع الاحتلال الصهيوني

بغطائها لمسيرة المفاوضات المهيينة مع الاحتلال

يئة مع الاحتلال التي
إجرامي ويؤكد تورط
يياسي للاحتلال

د. الزهار رئيس اللجنة السياسية يدعو جميع القوى والفصائل
الوطنية إلى تشكيل جبهة وطنية رافضة للمفاوضات ويحمل
حركة فتح مسؤولية نتائج المفاوضات

النواب يحملون المفاوضات مسؤولية الانقسام السياسي
والشرخ المجتمعي ويدعون لتفعيل المقاومة كخيار
استراتيجي لتحرير الأرض والمقدسات

النائب د. أحمد أبو حلبية



من ناحيته لفت النائب د. يوسف أبو حلبية إلى عدد من الملاحظات على التقرير، مبينا أنه خلا من الإشارة إلى أن الاستمرار في المفاوضات أعطى العدو فرصة جديدة لفرض سياسة الأمر الواقع في القدس وبحق المسجد الأقصى المبارك من حيث التهويد حيث أدخلوا أمس الشمعدان للمسجد الأقصى المبارك إلا أن المرابطين ردوهم على أعقابهم. وأضاف: "التقرير خلا من الإشارة إلى المسجد الأقصى المبارك الذي هو أساس قدسية الأرض المباركة، حيث أن التقرير ذكر موضوع الثوابت والمقدسات لكنها لم تفصل على الأقل في ذكر المسجد الأقصى المبارك والأولى أن يذكر بالنص". وتابع: "الملحوظة الأخيرة حينما ذكر التقرير الأرض على أنها مملوكة للشعب الفلسطيني والعربي فيجب إضافة الشعب المسلم أيضا".

النائب د. سالم سلامة



أما النائب د. سالم سلامة فأكد أن المفاوضات الفلسطينية لم يكن يوما يمثل شعبنا بل رفض العدو السماح للمفاوض الفلسطيني أن يكون في وفد منفصل بل جعله ضمن وفد أردني في مدريد، لذلك سعى أن يحصل على

أن يكون ممثلا شرعيا للقضية وحصل على ذلك، ولكن مقابل اعتراف المفاوض بالعدو ودولته، موضحا أن المفاوضات الفلسطينية خسر الهدف الذي أنشأت من أجله منظمة التحرير.

وأضاف: "المفاوض الفلسطيني أقر بذهاب ٧٨٪ من أرضنا ويزعم المفاوضات الفلسطينية أنه يريد المحافظة على ٢٢٪ مما تبقى من الأرض ولكن هو ما زال يتنازل عن ذلك، والمصيبة أن المفاوضات تنازل عن ثوابت لا يقبل بها أحد من شعبنا".

وتابع: "المفاوض جعل نفسه مدافعا عن المغتصبين بالضفة فهو يلاحق المقاومة متماهيا مع العدو في عدوانه على المقاومة".

وبين أن تنازل المفاوضات هو الذي أغرى الاحتلال بالتصدي على شعبنا في كل أماكن تواجده وها هو يقدم بقوة لتنفيذ مشروع برفار بالنقب، داعيا لرفع يد السلطة الغليظة عن المقاومة في الضفة لتجبر العدو عن الانسحاب من كل الضفة كما انسحب من كل القطاع، كما دعا لتضمين التقرير فضح ما يقوم به العدو في برلمانه من تشريع لعبادة العدو في القدس.

وفي ختام الجلسة أقر الحضور تقرير اللجنة السياسية بالأغلبية المطلقة.

الذين سرقوا القضية بعيدا عن شعبنا المجاهد".

النائب يونس أبو دقة



بدوره أشار النائب يونس أبو دقة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي فرض واقعا جديدا من خلال توسيع المستوطنات وشق الطرق وممارسات القتل والحصار والعدوان وضرب الاقتصاد الفلسطيني وملاحقة كل شرفاء شعبنا، موضحا أن هذه الوقائع تأتي في إطار المفاوضات التي استمرت عشرين عاما حيث ثبت الكيان العديد من الوقائع الجديدة.

وبين أن الاحتلال مازال مستمرا في ممارساته بينما المفاوضات الفلسطينية يفقد زمام الأمور ويسلط أجهزته الأمنية على المقاومين في جميع مدن الضفة الغربية ليمارس دورا أمنيا متماهيا مع الاحتلال في ملاحقة المقاومة.

وذكر النائب أبو دقة أن المفاوضات الفلسطينية تهدف إلى تصفية النفس الجهادية، كما أن المفاوضات الإسرائيلية يقوم بفرض المواقف على المفاوضين لخلق جيل جديد يسمح بوضع شرخ بين مفاهيم الحاضر والمستقبل في كيفية التعاطي مع الكيان الصهيوني.

وتابع: "الكيان الصهيوني يتحكم بكافة تفاصيل المفاوضات والجانب الفلسطيني يخضع لجميع شروط الاحتلال لاستمرار المفاوضات من حيث الشكل والمضمون والتوقيت".

النائب د. يونس الأسطل



من جهته بين النائب د. يونس الأسطل أن المفاوضين الفلسطينيين هم عبارة عن شرذمة يخادعون الله والذين آمنوا، لافتا إلى أن المفاوضات لم تبدأ بمدريد إنما قبل عشرين عاما من مدريد وقد مضى عليها عشرين عاما وأخرى ويزيد

ولم نصل إلا إلى الصفر لأن اليهود لا يمنحون شيئا في مفاوضاتهم ولكن يجب انتزاع الحقوق منهم.

وتابع قائلا عن اليهود: "لو كان لهم نصيب من الملك لا يأتون الناس فقيرا، بل ويتطلعون إلى أخذ ما في يد الناس وهذه صفة ملتصقة فيهم واليهود لا يزالون يريدون إطفاء نار الحق ويسعون في الأرض فسادا".

ولفت النائب الأسطل أننا لسنا أمام انقسام فلسطيني، وإنما أمام انحياز شرذمة من شعبنا للانحياز لشعبنا بالكامل من خلال الولاء لليهود والنصارى كما ذكر القرآن الكريم، مضيفا: "نحن أمام فريق يريد أن يوصل شعبنا للتنازل بكل شيء للاحتلال، وإن ظاهرة الولاء للأعداء لا ينفع بها إلا الجهاد والمقاومة".

الشعب الفلسطيني بالوقوف يدا واحدة في مواجهة جريمة عباس التي لا تقبل عن جرائم الاحتلال، والمتمثلة بالتآمر على أهل قطاع غزة والمشاركة في الحصار، واعتقال المقاومين في الضفة الغربية وتسليمهم للاحتلال.

وأضاف: "أكبر جريمة ارتكبتها عباس في الأمم المتحدة، حينما قام بمهزلة الاعتراف بالدولة، وحاول أن يصورها إنجازا وطنيا، حقيقة هذه الجريمة تتمثل بالتنازل عن أكثر من ٧٥٪ من أرض فلسطين لليهود، وإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة على ٢٥٪ من أرض فلسطين التاريخية مع تحكم الاحتلال بكل الموارد الطبيعية والسيطرة على المعابر والحدود سيطرة كاملة".

وشدد الغول على وجوب محاكمة المتنازلين عن الثوابت الفلسطينية، ومغتصبي السلطة، الذين عطلوا المجلس التشريعي ويقومون بالتعاون الأمني مع الاحتلال.

النائب مشير المصري



أما النائب مشير المصري فأكد أن المفاوضات ستبقى في حال استمرارها خنجرا مسموما في قضية القضية الفلسطينية ومغامرة سياسية ومقامرة لأعدل قضية على وجه الأرض، مشيرا إلى أن العدو الصهيوني يسارع الزمن تحت مظلة المفاوضات لتنفيذ مخططات خطيرة ضد شعبنا ومقدساتنا بوتيرة متسارعة بدءا بمخطط تهويد القدس ومرورا ببرافر وليس انتهاء بمخطط الجليل.

وتابع: "هذا دلالة على أن العدو يتخذ من المفاوضات مظلة أمنة وتجميل صورته أمام العالم، أما على الأرض فهو يقيم المستوطنات ويسيطر على الأرض لصالح كيانه المزعوم".

ولفت المصري إلى أن أكبر بلاء بعد الاحتلال هي المفاوضات التي شكلت الشرخ الوطني والانقسام الفلسطيني بعد مدريد، بعد أن كان الشعب متمسكا بالثوابت والمقاومة وكانت المفاوضات بداية الانقسام السياسي.

وأضاف: "أحيي الحملة الشعبية ضد المفاوضات وندعو لتوسيعها لأكبر قدر ممكن لتشمل الكل الوطني، لتؤكد على أن شعبنا هو ضد فئة المفاوضين



الوقت الذي يعلن فيه الاحتلال عن مخطط برفار لتجبر الفلسطينيين، فهذه أساليب تطبيعية تعطي الاحتلال مزيد من الدعم لممارسة جرائمه بحق الشعب الفلسطيني"، داعية إلى وقفة جادة من الدول العربية والإسلامية إزاء ما يحدث في فلسطين ووقف كل إجراءات التطبيع مع العدو الصهيوني.

النائب د. مروان أبو راس



من ناحيته وجه النائب د. مروان أبو راس في مداخلته تحية للمواطنين المقدسيين الذي قاوموا اقتحام المسجد الأقصى صباح أمس الأربعاء من قبل مجموعات المستوطنين، مشددا على أن الذي يجري الآن بين فريق عباس والاحتلال ليس تفاوضا بل عملية خيانة جديدة، لأن التنازل هو شعارها، حيث قدم عباس كل شيء ولم يعطه الاحتلال أي شيء.

النائب م. محمد فرج الغول



من جهته استغرب النائب المستشار محمد فرج الغول تمسك فريق التفاوض بعملية المفاوضات رغم فشلها الذريع، ورغم معارضة الكل الفلسطيني لهذه العملية منذ بدايتها. وناشد النائب الغول أبناء

النائب سلامة يؤم المصلين في صلاة الاستسقاء



صلاة الإستسقاء موضحة أن انحباس القطر من السماء إنما يكون لسبب ذنوب ابن آدم داعياً لديمومة الإستغفار لكونه يجلب رحمت المولى سبحانه وتعالى وينزل الغيث من السماء مستشهداً بقوله تعالى على لسان سيدنا نوح عليه السلام (فقلل استغفروا ربكم إنه كان غفراً) ويذكر أن المئات من المواطنين شاركوا في الصلاة.

شارك العديد من نواب المجلس التشريعي بصلاة الإستسقاء التي دعت لإقامتها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بساحة الكتبية الخضراء يوم أمس الأول بحضور النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ووزير الأوقاف والعديد من الشخصيات الاعتبارية. وأم النائب د. سالم سلامة المصلين حيث بين مشروعية

ناقشت قضايا تخص حقوق الإنسان وشكاوى المواطنين

لجنة الرقابة بالتشريعي تلتقي وفداً من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان



وطرحت خلال الاجتماع العديد من النقاط لمناقشتها، والتي تضمنت نتائج ورشة العمل التي عقدتها الهيئة حول واقع الحق في السلامة الجسدية، وعدم التعرض للتعذيب، حيث وضع سرحان آلية استقبال الهيئة لشكاوى المواطنين وكيفية التعامل معها، مبيناً أن ما ورد للجنة منذ بداية العام ٢٠١٣ حتى الآن حوالي ٢١٩ شكوى، كما بين بعض مؤشرات هذه الشكاوى وتحديد الجهات المشكو عليها لمتابعتها. كما تم طرح قضية مقتل المواطن اياد المدهون منذ أيام وملا بساتها، حيث أصدرت الهيئة بياناً يطالب الجهات المعنية بالتحقيق في مقتل المواطن المدهون، وتقديم الجناة للعدالة.

بدورها أكدت النائب هدى نعيم حرص نواب لجنة الرقابة على متابعة أي شكوى لانتهاك حقوق الإنسان في قطاع غزة. من ناحيته طالب النائب يحيى العبادسة الهيئة بضرورة تزويد لجنة الرقابة بالشكاوى الواردة إليها أولاً بأول، لضمان سرعة التقصي حولها، مبيناً أن اللجنة تضع بند متابعة هذه الشكاوى على رأس خططها السنوية.

عقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي برئاسة النائب يحيى العبادسة وعضوية كلا من النائب هدى نعيم والنائب عبد الرحمن الجمل لقاءً مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لمناقشة قضايا تخص حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، بحضور مدير برنامج الهيئة في القطاع جميل سرحان والمحامي رأفت صالحة، ومنسق العلاقات والإعلام بالهيئة بهجت الحلو. وأكد العبادسة خلال اللقاء على ضرورة تمكين العلاقة بين اللجنة وجميع منظمات حقوق الإنسان بحكم أن عمل اللجنة وهذه المنظمات مكمل لبعضه البعض، ولضمان المحافظة على حالة حقوق الإنسان والحريات والارتقاء بها. من جهته أثنى مدير الهيئة المستقلة بغزة جميل سرحان على جهود الشرطة في القبض على الجناة والمجرمين في قضايا القتل الأخيرة، لاسيما وأنها قضائياً رأي عام، مطالباً في الوقت ذاته أن تتم محاكمتهم وفق الإجراءات القانونية السليمة، وعدم التسرع في إصدار الأحكام لضمان الحكم العادل.

انتصرنا على عدونا باليقين بالله ثم بالإعداد والاستعداد

النائب الجمل يشارك في حفل بذكرى انتصار حجارة السجيل



وذكر النائب عبد الرحمن الجمل أسباب النصر في معركة حجارة السجيل، موضحاً أن أهمها التوكل على الله، واستنصار المقاومة بالله عز وجل بالرغم من الحصار الظالم من قبل العدو الصهيوني برّاً وجوّاً وبحراً. وفي ختام كلمته شكر النائب الجمل أسرة مسجد المهاجرين المنظمة للحفل على الجهود التي تبذلها من أجل خدمة الإسلام والمسلمين.

أكد النائب في كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية الدكتور عبد الرحمن الجمل أننا انتصرنا على عدونا الصهيوني باليقين على الله ثم بإعداد المقاومة العدة اللازمة والاستعداد لمواجهة العدو الصهيوني. وأثنى النائب الجمل -خلال حفل تكريم أهالي منطقة المهاجرين في مخيم المغازي بمناسبة ذكرى انتصار حجارة السجيل- على صبر عائلة الشهيد القسامي خالد الشاعر، وعائلة الشهيد رمضان محمود.

قانون عصري يلبي احتياجات الشرطة ويرتقي بالمؤسسة الأمنية

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد ورشة عمل لمناقشة قانون هيئة الشرطة الفلسطينية



مكائنتها في المجتمع، لافتاً إلى أن هذا القانون من شأنه أن يرتقي بالمؤسسة الأمنية ويؤدي للهدف المطلوب وهو تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي. وأشار النائب الأشقر إلى أن لجنته أرسلت نسخة من مسودة القانون إلى وزارة الداخلية لمناقشته وإبداء أي ملاحظات حول مشروع القانون تمهيداً لإقراره من المجلس التشريعي بالقراءة الأولى. يذكر أن المجلس التشريعي أقر في وقت سابق مشروع قانون هيئة الشرطة الفلسطينية بالمناقشة العامة.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة قانون هيئة الشرطة الفلسطينية، وذلك بمقر المجلس بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر وأعضاء اللجنة النائب مروان أبو راس، والنائب سالم سلامة، ومشاركة لجنة مشكلة من وزير الداخلية برئاسة العميد ناصر مصليح ومختصة بدراسة القانون وإبداء الرأي فيه. وبين النائب الأشقر خلال الورشة بأن قانون هيئة الشرطة الفلسطينية قانون عصري يلبي احتياجات الشرطة ويتناسب مع طبيعة عملها ويحافظ على

استمعت إلى شرح عن واقع مركز تأهيل وإصلاح غزة

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد جلسة استماع لمدير سجن غزة

بسيطة لا ترتقي لمستوى جريمة، مطالباً المجلس التشريعي بالتدخل لحل تلك القضايا.

كما استعرض العديد من الآثار السلبية المترتبة على احتجاز بعض النساء، مطالباً بمعالجات فردية لكل حالة حسب ظروفها وطبيعة الجريمة المرتكبة من قبل النزيلة.

من جانبها استعرضت مديرة مركز التأهيل والإصلاح الخاص بالنساء النقيب أمل نوفل بعض المشاكل الخاصة التي تعاني منها النزيلات داخل السجن، وتطرق إلى الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن دخول بعض النزيلات السجن على قضايا من الممكن العمل على حلها اجتماعياً وبأشكال ودية بعيداً عن القضاء وأروقة الشرطة ومراكز التوقيف.

ولفتت نوفل إلى وجود مشاريع إنتاجية لمساهمة النزيلات في الاقتصاد الفلسطيني واستثمار وجودهن داخل السجن بما يعود بالفائدة على عائلة النزيلة وتحسين وضع العائلة الاقتصادي، موضحة بأن تلك المشاريع ما زالت بحاجة لتمويل ودعم مالي للبدء في تنفيذها، لافتة إلى أن مثل هذه المشاريع تساهم في إصلاح المجتمع والنزيلات.



الذي يلقي بظلال سلبية على نفسيات النزيلات وذويهن. ولفت حمدان إلى وجود سجينات وموقوفات على قضايا

أن النقص الذي يعانيه القضاء في قلة عدد القضاة يسبب تأجيل محاكمة النزيلات لفترات بعيدة وطويلة الأمر

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لمدير مركز تأهيل وإصلاح غزة المقدم سامح حمدان ومدير مركز التأهيل للنساء النقيب أمل نوفل، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، وكلا من النائب سالم سلامة، والنائب هدى نعيم، وذلك في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة.

وفي بداية الجلسة رحب النائب الأشقر بالحضور، مبيناً أن هذه الجلسة تأتي في سياق مهام لجنة الداخلية بمتابعة ملف الأمن كواحد من الملفات التي تتابعها اللجنة بشكل متواصل وباهتمام شديد، منوهاً إلى كون الأجهزة الأمنية تبذل جهوداً كبيرة لحفظ الأمن والاستقرار المجتمعي. بدوره قدم حمدان شرحاً عن واقع مركز تأهيل وإصلاح غزة، موضحاً أن قسم السجينات يوجد فيه العديد من النزيلات من مختلف محافظات القطاع، على خلفيات ومشاكل متعددة ومختلفة، لافتاً إلى أن أبرز تلك الخلفيات تتمثل بالدوافع الاقتصادية بالدرجة الأولى.

وطالب حمدان بضرورة إيجاد معايير محددة وقوانين واضحة يتم ايداعها لدى القضاء للحكم بموجبه على النزيلات والابتعاد عن المزاجية في الأحكام، مشدداً على

ناقشت آفاق المسيرة التعليمية ودور الوزارة في تطويرها

المجلس التشريعي يلتقي

وزير التربية والتعليم وأركان وزارته



المتعلقة بوزارة التعليم وأبرزها آليات الوزارة في اعتماد ومتابعة الخطط والمناهج الدراسية، ووضع المسيرة التعليمية في قطاع غزة، وآثار الحصار على مسيرة التعليم والأعمار في المدارس والمؤسسات التعليمية في القطاع.

من جهته عبر الوزير المزييني عن سعادته جراء متابعة المجلس التشريعي ونوابه لشؤون وزارته، مؤكداً على أن الوزارة لا تدخر جهداً من أجل الوصول بالعملية التعليمية في فلسطين إلى مراحل متقدمة من حيث التطور والتنوع.

وفي ختام الجلسة شكر النائب خليل الحية والنائب الجمل وزير التعليم على استجابته لحضور الجلسة ورده على جملة كبيرة من التساؤلات التي طرحت من قبل النواب وتأكيداً على ضرورة مضاعفة الجهود للارتقاء بالعملية التعليمية.

عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لوزير التربية والتعليم العالي بالحكومة الفلسطينية بغزة د. أسامة المزييني، وذلك بحضور نواب المجلس، والعديد من المدراء العامون والمسؤولين بالوزارة.

وافتح الجلسة كلا من النائب د. خليل الحية والنائب د. عبد الرحمن الجمل، مؤكداً على ضرورة التواصل المستمر بين وزارة التربية والتعليم العالي ونواب المجلس التشريعي، منوهان إلى أن هذه الجلسة تأتي في سياق دور النواب في الرقابة على الحكومة ووزرائها وأدائهم الحكومي، مشيداً بالدور الذي تقوم به وزارة التعليم في خدمة أبنائنا الطلاب والعمل الجاد والمستمر في تطوير العملية التعليمية من حيث الجودة والإمكانات.

وتناولت الجلسة العديد من القضايا الهامة

نواب غزة يستقبلون وفداً

من مؤسسة أمان فلسطين الماليزية



وإخوانه من الشعب الماليزي.

من جانبه استعرض مدير عام مؤسسة أمان فلسطين ماليزيا العديد من المشاريع والبرامج التي تنفذها المؤسسة في قطاع غزة من أجل التخفيف عن الشعب الفلسطيني المحاصر ورفع معاناته.

وفي ختام الزيارة شكر النائب نصار الوفد الزائر الذي أصر على الحضور لغزة رغم كل المعوقات والمخاطر، كما عبر وفد مؤسسة أمان فلسطين عن شكره وتقديره لنواب غزة على حفاوة الاستقبال.

استقبل نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بمحافظة غزة وفداً من مؤسسه أمان فلسطين ماليزيا، وكان في استقبالهم النائب جمال نصار، وضم وفد مؤسسه أمان فلسطين سفيان بن أوانج المدير العام للمؤسسة ومحمد فيصل مدير التسويق بالمؤسسة وعمر صيام مدير المؤسسة بفلسطين.

ورحب النائب نصار بالوفد الزائر لمكتب نواب غزة، معبراً عن بالغ سعادته بهذه الزيارة التي تأتي في إطار التعاون والتواصل الأخوي بين الشعب الفلسطيني

وفد من نواب خانيونس يتفقد بلدية المحافظة

مشكلة نقص الوقود، وبيّن الجميع أن هذه المشكلة تحتاج لحلول إسعافية عاجلة، ثم الانتقال للحلول على المستويات المختلفة المتوسطة والبعيدة.

واتفق الوفد الزائر مع رئاسة بلدية خان يونس على أن يتم عرض مشكلة "أراضي المندوب" على المجلس التشريعي لنقاشها وأخذ قرار فيها، لكونها تؤرق سكان المنطقة في ظل عدم الوصول لحلول شافية حتى اللحظة.

زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح بالمجلس التشريعي، بلدية خان يونس، وضم الوفد كلا من النواب ديونس الأسطل ودخيمس النجار ويونس أبو دقة.

واستمع الوفد لعرض رئيس البلدية م. يحيى الأسطل، واصفاً مدى خطورة مشكلة نقص الوقود التي تعاني منها البلدية، كما شرح قضية ما يتعارف على تسميته بأراضي المندوب في مواصي خان يونس.

وناقش الوفد مع رئيس البلدية ونائبه صلاح أبو عبده

آفاق آفاق



عن فتيات
الاسكندرية
ولجنة الخمسين
و«قاعدة» الضفة!
مؤمن بسيسو

في تطورات الوضعين: المصري والفلسطيني قضايا مهمة تستوجب البحث والاهتمام والتعليق.

(١)

لا زالت قضية «فتيات الاسكندرية» اللواتي أصدرت محاكم الانقلاب المصرية أحكاماً بالسجن مدة ١١ عاماً بحقهن لمشاركتهم في التظاهرات الرافضة للانقلاب، تثير أصداء واسعة وردود فعل قاسية على مستوى الامة قاطبة.

يكفي هذه القضية دلالة على ضعف وهشاشة الانقلاب، وطبيعة الانحطاط الذي يميز أهله والقائمين عليه، فالقضية لا تتعلق بتنظيم كبير ذو أعداد ضخمة ومنتسبين كثر يهددون بفعالياتهم المركزة ونشاطاتهم الدؤوية شجرة الانقلاب الهشة، بل تتعلق بمجموعة صغيرة من الفتيات الصغار اللواتي شاركن في تظاهرة في أحد شوارع الإسكندرية، ولم يمارسن القوة المسلحة أو العنف المادي، ولم يصدر عنهن ما يهدد أمن الانقلاب ونظامه البائس.

لم تملك فتيات الاسكندرية إلا أصواتهن وألسنتهن المجردة التي اغترفت من قلوبهن العامة بعدالة قضيتهم، إذ وجدن فيها السلاح الأهم في هذه المرحلة لتجريد الانقلابيين من ورقة التوت التي يحاولن بها عبثاً ستر عوراتهم المفضوحة.

السؤال الملح: إذا لم يحتمل أهل وسدنة الانقلاب صوت الفتيات فهل سيحتمل رأي وموقف أي معارضة حرة وشريفة في المستقبل؟! والسؤال الأكثر إلحاحاً: إذا أصيب الانقلابيون بالرعب وبان ضعفهم أمام مجموعة من الفتيات الصغيرات، فهل يمكن لهؤلاء أن يصمدوا طويلاً بانقلابهم الأثم الخارج عن كل القوانين والشرائع والقيم الأخلاقية والإنسانية؟!

(٢)

انتهت لجنة الخمسين، المكلفة من قبل سلطات الانقلاب المصرية بتعديل الدستور المصري المقرر في الاستفتاء الشعبي، من إنجاز مهمتها التي تولت بموجبها «تصدير» دستور مصري بصيغة علمانية واضحة وتفصيل شرائع وفق مقاسات وأجندة وطموحات الانقلابيين.

ولعل أبرز ما تولت اللجنة القيام به يكمن في التالي:

-حظر قيام الأحزاب على أساس ديني، وهو ما يعد نفساً لحرية الرأي والتعبير عن الموقف والفكر والمعتقد التي يتغنن بها صباح مساء.

-حذف الإشارات والمواد الدينية لتعبيد الطريق أمام تطبيقات ونماذج متحررة من البعد القيمي والديني والأخلاقي.

-السماح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

-إضافة مواد تستهدف المتظاهرين والصحافيين والمعارضين.

-خصوصية ميزانية الجيش واستقلاليتها الكاملة بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية والتشريعية المختصة.

-عدم القدرة على تعيين أو عزل وزير الدفاع إلا عبر موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يرأسه وزير الدفاع.

الأخطر من ذلك أن أكثر من نصف مواد الدستور تم تعديلها في جلسة واحدة.

الأمر، فعلاً، لا يحتاج إلى أي تعليق!

(٣)

إعلان تنظيم القاعدة عن موطن قدم له في الضفة الغربية إثر عملية اغتيال شهداء الخليل الثلاثة مؤخراً، يثير الكثير من الشك وعلامات الاستفهام.

مبدئياً، لا يمكن الجزم بإمكانية إغلاق أي منطقة جغرافية أياً كانت أمام أي فكر سياسي أو جهادي، فالفكر، في إطاراته النظرية، يبقى عابراً للحدود، وكاسراً لكل القيود والمعوقات الجغرافية.

لكن بسط الحقائق بين يدي معطيات الواقع في الضفة يؤكد أن الأمر قد لا يعدو كونه صناعة أمنية إسرائيلية لتبرير استمرار التدخل والهيمنة الأمنية على سائر مناطق الضفة، أو إعلاناً نظرياً مجرداً يحاكي الأمني أكثر مما يجسد الواقع في أفضل الأحوال.

من الصعب أن يتمكن تنظيم القاعدة من توفير قاعدة انطلاق في الضفة في ظل القبضة الأمنية المحكمة لأمن السلطة الفلسطينية هناك، فضلاً عن الشكوك الراسخة في إمكانية حيازة «القاعدة» لبنية تنظيمية وكادر بشري في إطار محدود هناك لأسباب مختلفة.

لا يعني رفع علم السلفية الجهادية في جنازة بعض شهداء الخليل أن «القاعدة» قد أوجدت لها موقعا تنظيمياً هناك، فباستطاعة أي كان أن ينتحل اسم أو فكر «القاعدة» لتصدير موقف ما أو الاتكاء على فعل ما، إلا أن الكلام النظري شيء، والفعل الملموس على أرض الواقع شيء آخر تماماً.

ناقشت معيقات موسم الحج الفائت ومشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلستي استماع لوزير الأوقاف ورئيس المكتب الإعلامي الحكومي



الحج وتأمين عودتهم.

العقبات والمعوقات

ونبه وزير الأوقاف إلى أن أهم المعوقات التي واجهت هذا الموسم يتمثل في تخفيض عدد الحجاج من قبل المملكة العربية السعودية، وذلك نظراً لعمليات التوسعة التي تقوم بها المملكة في الحرم المكي وما حوله، متمنياً أن تكون عملية الحج أكثر يسراً في السنوات القادمة.

وتطرق الوزير إلى المشكلات التي شابت الموسم، ومن أهمها عدم سفر عدد كبير من البعثة الإدارية والإعلامية للحج التي أفرزتها وزارة الأوقاف، وذلك بسبب النهج الذي تتبعه وزارة أوقاف رام الله وإخلالها بالتفاهات المتفق عليها مع اللجنة المشتركة للحج.

مع «الإعلامي الحكومي»

وفي إطار آخر عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لرئيس المكتب الإعلامي الحكومي إيهاب الغصين ومدير عام المكتب سلامة معروف حول مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية بحضور رئيس اللجنة ونوابها سالم سلامة وخميس النجار ويوسف الشرافي وهدى نعيم.

صورة توضيحية

وضع مدير المكتب الإعلامي إيهاب الغصين لجنة التربية في صورة عمل المكتب الإعلامي وخطته المستقبلية، موضحاً أن المكتب يركز على تطوير وسائل إعلامية حكومية متنوعة، ويعمل على تحقيق أهداف رئيسة في المرحلة الحالية، أهمها: تعزيز دور وسائل الإعلام الحكومية والاستفادة من وسائل الإعلام الجديد وتطوير العلاقة مع الإعلاميين، والعمل على تعزيز الخطاب الحكومي للغرب، بالإضافة للعمل على إيجاد قانون عصري للإعلام الفلسطيني.

حول قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية

وقال الغصين: «مشروع القانون المقدم حالياً للمجلس التشريعي هو مشروع قانون ترخيص

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي برئاسة رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل جلسة استماع لوزير الأوقاف والشئون الدينية إسماعيل رضوان لعرض المجرىات التي واكبت موسم الحج الفائت، وجلسة أخرى استمعت خلالها اللجنة لرئيس المكتب الإعلامي الحكومي إيهاب الغصين حول مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية.

مع وزير الأوقاف

وعقدت جلسة الاستماع لوزير الأوقاف إسماعيل رضوان بحضور رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل وأعضائها النواب سالم سلامة وخميس النجار ويونس أبو دقة ويوسف الشرافي، بالإضافة لرئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، ورئيس لجنة القدس النائب أحمد أبو حلبية ومقرر اللجنة القانونية مروان أبو راس.

ترحيب وثناء

ورحب النائب الجمل بوزير الأوقاف وأبدى الثناء على أداء وزارته خلال موسم الحج، شاكراً لوزارة الأوقاف جهودها في هذا المجال، وقال: «نسعى من خلال هذه الجلسة للوقوف على أهم الأحداث والمجرىات التي واكبت موسم الحج لهذا العام، لتلافي أي معيقات في المستقبل وتعزيز كافة النقاط الإيجابية».

شرح مفصل

من ناحية قدم وزير الأوقاف شرحاً مفصلاً حول الآليات التي تم العمل بها قبل وأثناء موسم الحج، وخطوات الوزارة فيما يتعلق بترتيب أوضاع الحجاج منذ مغادرتهم لفلسطين حتى وصولهم لأرض الحجاز وأثناء أدائهم فريضة